

فج الصميم إنصاف المتقاعدين وسرعة الفصل في القضايا

لطفي نصر

بهذا الشأن منذ فترة طويلة.. أنا لا أعرف أين يوجد وأين ذهب.. إنه لا يزال متجمدا أمام لجنة الشؤون القانونية والتشريعية.

وسألت النائب الكوهجي: يريدون الآن أن مشروعا لن ينال غير صوتك، فقال: غير صحيح هناك أكثر من ١٦ نائباً يوافقون على إلغاء هذا النظام في هذه الظروف.. وأنا لا أطلب بإلغائه وإنما تغييره بنظام آخر وهو تسوية معاش النائب أو الشوري على أساس ٨٠٪ من راتب وظيفته قبل أن يصبح نائباً أو شورياً.. ثم قال: ليس للنائب أي حق في أي معاش تقاعدي من المجلس لأنه يحصل على مكافأة شهرية مقطوعة.. ليس حراماً أن يشترط على الموظف قضاء ٤٠ سنة خدمة ليحصل على معاش ٨٠٪ من راتبه بينما يحصل على معاش إضافي ١٧٠٠ دينار نظير قضاء ٤ سنوات ككاتب أو شوري؟

ثم قال: ثم إننا نؤذي عملاً المفروض أنه تطوعي للوطن.

أما التشريع الثاني الذي تم إقراره في جلسة الأسس فهو -كما قيل- سبني ظاهراً تكس القضايا أمام المحاكم، وإنهاء أزمة تأخير الفصل فيها.. حيث تنص التعديلات الجديدة على قانون المرافعات المدنية والتجارية على إنشاء أول مكتب إداري قضائي وسيكون الجديد من نوعه في ساحة القضاء على أرض البحرين إلا وهو مكتب إدارة الدعوى، وهو الذي تنحصر مهمته في تجهيز الدعاوى ثم إحالتها إلى المحكمة للمرافعة فيها فور إحالتها.. وهذا المكتب كما قال وزير العدل لا يوجد إلا في عدد قليل جداً من دول العالم.. كما أنه قد حدد للمكتب ٤ أشهر كحد أقصى لتحضير وإعداد أي قضية تحال إليه.. وأن الشارع التجاري على أرض البحرين ينتظر إنشاء هذا المكتب على أحز من البحر.. حيث يقدم هذا المكتب خدمة جليلة إلى القطاع التجاري والاقتصادي.

وقد قدم السادة النواب -من بينهم الشيخ ماجد الماجد وأحمد قراطة- الشكر والإمتنان إلى وزير العدل لاهتمامه بهذا المشروع.. إن حرص الوزير على حضور جلسة لجنة الشؤون التشريعية للمساهمة في صياغة وإعداد هذا القانون.. وإن كان السادة النواب قد قالوا: إن مثل هذا القانون المهم قد جاء متأخراً.. وعندما شرح وزير العدل معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة أبعاد ومزايا هذا القانون الذي سيحقق نقلة نوعية كبيرة في ساحات الفصل في قضايا التجار والمواطنين، قال: الآن المحاكم هي التي تعد وتهيئ الدعوى للمرافعة.. وبمقتضى هذا القانون الجديد وبإشهاد إدارة إعداد تهيئة الدعوى للمرافعة فإنه سيقام بها جميع أمور تهيئة الدعوى من حيث تحضير المستندات وندب الخبراء وتجهيز جميع الأوراق المطلوبة.. الخ.

وقال: كان هذا المشروع مطروحا من قبل، ولكن الآن القناعات بضرورة تنفيذه قد توافرت خدمة لسير العدالة وسرعة تحقيقها.. وهذا يجعلنا نؤكد أن تأخير الفصل في القضايا كان سببه المتقاضين أنفسهم وليس القضاء من حيث البطء في تقديم المستندات والأوراق والتقارير المطلوبة.. مشيراً إلى أن البنك الدولي قد سألنا أكثر من مرة: هل لديكم مرحلة سابقة على المرافعة المتخصصة في إعداد تهيئة الدعوى؟

وقال الوزير إن الولوج في مرحلة سرعة الفصل في القضايا سيواكبها -بإذن الله- قبل نهاية هذا العام تطبيق النظام الآلي الإلكتروني في سير الدعوى إلى درجة أن المتقاضى سيتمكن قريباً من رفع دعواه القضائية من منزله من دون الحضور إلى ساحة المحاكم وستختفي الطوابير نهائياً من هذه الساحة. وفي النهاية يمكن القول إن وزير العدل قد بشر بعهد جديد ستشهده البحرين قريباً جداً في مجال سرعة الفصل في قضايا المواطنين.. يبدأ مع صدور قانون إنشاء الدائرة الجديدة المتخصصة في إعداد الدعوى وتجهيزها للمرافعة.

كان يوجد على جدول أعمال جلسة مجلس النواب بالأمس برئاسة معالي السيد أحمد الملا أربعة أسئلة.. اثنان منها موجهان إلى وزير العمل والتنمية الاجتماعية.. والأخران موجهان إلى وزيرة الصحة.. ولكن غياب الوزير بسبب سفره إلى الخارج، والوزيرة بسبب انشغالها مع وفد منظمة الصحة العالمية الذي يزور البحرين، قد تمكّن الجلسة من مناقشة وإنجاز وإقرار تشريعات على درجة عالية من الأهمية.. ورغم احتجاج عدد كبير من السادة النواب على غياب الوزيرين حيث كان على جدول الأعمال مناقشة التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية حول الخدمات الطبية في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية ووقامه أكثر من ألف صفحة.. وإيهم -أي السادة النواب- قد أضاهم السهر -قبل مجيئهم إلى الجلسة- في مراجعة ودراسة التقرير استعداداً لمناقشة الوزيرين وزير شؤون المجلسين سعادة السيد غانم البوعيين وزير شؤون مجلس النواب.. فماذا نقول لو وزير قد سافر إلى الخارج في أمر مهم؟ أو ماذا نقول للوزيرة جاءها وفد على مستوى عالٍ من منظمة الصحة العالمية.. ثم إن الوزير والوزيرة هما من الوزراء المتعاونين مع المجلس بدرجة عالية من التعاون.. والأهم من ذلك أنها المواظبان على حضور الجلسات وبشكل كبير.

على أي حال غياب الوزيرين -كما قلنا- قد تمكّن المجلس من إنجاز عدد من التشريعات العالية الأهمية والفائدة للمواطنين.

أولاً: تمثل في إقرار التعديلات الجديدة على قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة ليحصل صراحة على تطبيق هذا القانون ومزاياه على الخريجين العاملين في الحكومة بعبود عمل مؤقتة مهما كانت مدة العقد أو مدة العمل بشكل مؤقت.

وكان طرح هذا المشروع فرصة لمناقشة قضية التقاعد ما لها وما عليها.. وقد أجمع السادة النواب على أن توظيف الخريجين بعبود عمل مؤقتة هو في حد ذاته ظلم فإح يقف عليهم.. وتفرد صراحة بين أبناء الوطن.. حيث تجد خريجاً يجد طريقه مفتوحاً على مصراعيه ليوظف على درجة دائمة منذ أول لحظة مستمتعاً بدرجاتها الدائمة وبمزاياها.. بينما آخر يعين بعقد عمل مؤقت وراتب هزيل.. ولا يعرف إلى أين يسير به المستقبل.. ولا كيف يتزوج أو حتى يعيش.

وهنا قال النائب أحمد قراطة إن تعيين المواطن الخريج يمثل عملاً مخالفاً للقانون والمستور ولكل الأعراف، وإن من أبسط حقوق المواطن أن يعين على وظيفة دائمة.. وأن نظام عقد العمل المؤقت قد شرع للأجانب وليس للمواطنين.. إن حق المواطن ثابت في الوظيفة الثابتة وليس غيرها.. ويجب تثبيت جميع المواطنين الموجودين مؤقتاً في الوظائف الآن وعلى درجات دائمة فوراً.

وقال النائب جمال داوود: إن العاملين بعقود مؤقتة في قطاع الإعلام على سبيل المثال ليسوا فقط غير مثبتين في الوظيفة.. بل إنه حتى رواتبهم غير ثابتة وتعتبر من حين إلى آخر فهل هذا معقول؟

وقد انفق النواب على أن هذا المشروع بقانون الذي يقضي باستفادة المتقاعدين بأحكام ومزايا قانون التقاعد والذي تمت الموافقة عليه في شبه إجماع هو في حد ذاته خطوة طيبة.. ولكن يجب أن نتبعها خطوات، من بينها السعي الأكيد لوضع المؤقتين على درجات دائمة في الحكومة وهذا أضعف الإيمان.. ويخدم هذه القضية أن سمو رئيس الوزراء مهتم بها بل ومتبن لها.. وأنه رغم أنه قد تم تثبيت أعداد كبيرة على درجات دائمة بتوجيهات من سموه إلا أن أعداد العاملين بعقود مؤقتة تتزايد.. وهذا لا يجوز.. وأثناء مناقشة قضية التقاعد وجدنا النائب عيسى الكوهجي فرصة ليسأل عن مشروع المطالب بإلغاء النظام الحالي لتقاعد النواب والشوريين قائلًا: أين مشروع الذي قدمته



ناصر بن حمد يطلع على مشروع ترميم البيوت لطلبة الرفاع فيوز



ومد يد العون للمحتاجين. وأعرب سموه عن تقديره للجهود الكبيرة التي يقوم بها طلاب مدرسة الرفاع فيوز في تعزيز روح العمل التطوعي والخيري ومساهمته في تلبية متطلبات المحتاجين ومد يد العون لهم، مؤكداً أهمية أن يواصل طلاب المدرسة هذا المشروع الرائد باعتباره من المشاريع المبتكرة التي تحمل أهدافاً تعليمية واجتماعية وتربوية وخيرية.

الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة أن مشروع ريفيا لترميم البيوت القديمة خرج عن النطاق التقليدي للعمل الخيري وارتباطه بالطلاب من خلال فكرته الجديدة التي لا تسهم فقط في جمع التبرعات ولكن إشراك الطلاب في زيارة البيوت القديمة والتعرف على ساكنيها وحالتهم الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يعزز فيه الارتباط بالعمل الخيري والقيم الأصيلة والنبلية التي عرف بها المجتمع البحريني والقائمة على التراحم

جميع الطاقات والإمكانات بما يخدم العمل الإنساني ويسهم في إنجاحه. وأكد سموه أن العمل التطوعي من أهم المجالات التي يمكن من خلالها أن ينمي الطلاب نفسه ومجتمعه يزرع من خلالها بذور الخير التي ستنتج عطاء أكبر وسيستمر لفترة طويلة تتوارثه الأجيال ويسهم في بناء مجتمع قوي يكون أساسه التراحم والترابط بين جميع فئاته المجتمعية. وبين سمو

الارتباط الوثيق بين التعليم والتربية والعمل الخيري والإنساني من أجل بلورة أفكار متميزة تسهم في تقوية الترابط المجتمعي وتجعل من الطلاب الأمر الذي يسهم في بث روح التعاون والتكاتف بين المجتمع، مشيراً سموه إلى أهمية دور طلاب وطالبات المدارس بالمملكة في صناعة تكتلات طلابية هدفها تقديم الدعم والمساندة في العمل الخيري بطريقة مبتكرة وحشد

استجابة لدعوة طلبة مدرسة الرفاع فيوز، حرص سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالته الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية على الإطلاع على مشروع ريفيا لترميم البيوت القديمة لطلبة مدرسة الرفاع فيوز، وهو مشروع الطلبة التطوعي الخيري الذي يعتبر من المشاريع الرائدة التي تربط بين التعليم والتربية والعمل الخيري والإنساني.

وخلال الزيارة التقى سموه مع الطلبة والطالبات الذين أسهبوا في ترميم المنازل القديمة، وتبادل سموه معهم أطراف الحديث عن مشروع ريفيا لترميم البيوت القديمة وكيفية تطور الفكرة لدى الطلاب وأليات العمل الخيري لديه واختيار البيوت التي يجب أن تقام عليها عملية الترميم.

وبهذه المناسبة أكد سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة

الشيخة مي تستقبل القائمين على تجهيزات اجتماع لجنة التراث العالمي



اجتمعت الشيخة مي بنت محمد آل خليفة رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار في مكتبها أمس الثلاثاء الموافق ١٣ مارس ٢٠١٨ مع عدد من القائمين على التجهيزات لاستقبال مملكة البحرين اجتماع لجنة التراث العالمي الثاني والأربعين، والذي سيعقد في الفترة بين ٢٤ يونيو و٧ يوليو القادمين برئاسة البحرين، وذلك بعد الانتخاب الذي تم بالأكثرية من قبل الدول المشاركة في الجلسة الأخيرة للجمعية العامة لليونسكو في باريس، بالإضافة إلى استضافة مملكة البحرين على هامش اجتماع لجنة التراث العالمي مندوبين هما: منتدى الشباب المتخصص في التراث ١٧-٢١ يونيو، ومنتدى مديري مواقع التراث العالمي ٢٠-٢٨ يونيو.

يذكر أن مملكة البحرين استطاعت أن تتأهل عضوية لجنة التراث العالمي ورئاستها مرتين، وذلك نظراً إلى مبادرة البحرين بمشاريع تسهم في حماية التراث، أهمها استضافة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي الذي يعمل على حماية جميع المواقع التراثية في البلدان العربية، إذ يقوم المركز بدور فعال في صون الإرث الحضاري العربي.

محمد بن عبدالله رئيساً للمجلس

توزيع المناصب الإدارية لجمعية الحكمة للمتقاعدين

- ١٠- كما تم اعتماد سعد سلطان العلي مستشاراً للجمعية كما تم تشكيل المكتب التنفيذي برئاسة الدكتور سعيد عباس السماك نائب الرئيس، عبدالله بال محمد الأمين رئيسة لجنة المرأة، فاطمة عبدالرحمن محمد حاجي رئيسة العلاقات العامة والإعلام، نورية جاسم النمشان الدوسري رئيسة العلاقات الرسمية لتوعية الموارد المالية، موزة أحمد عيسى المنصوري رئيسة اللجنة القانونية، أعضاء إداريين: علي محمد جبر، عبدالله حسن الجبب، خلف حمد بورشيد
- ١- الفريق الطبي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- د. سعيد عباس عيسى أحمد
- ٣- عبدالله بال محمد الأمين المالي
- ٤- عبدالواحد يوسف درويش أمين السر العام
- ٥- نورية جاسم النمشان الدوسري رئيسة لجنة المرأة
- ٦- فاطمة عبدالرحمن محمد حاجي رئيسة العلاقات العامة والإعلام
- ٧- عبدالرزاق جعفر زين العابدين رئيس العلاقات الرسمية لتوعية الموارد المالية
- ٨- موزة أحمد عيسى المنصوري رئيسة اللجنة القانونية
- ٩- أعضاء إداريين: علي محمد جبر، عبدالله حسن الجبب، خلف حمد بورشيد
- انعقد صباح أمس الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠١٨م اجتماع لمجلس الإدارة المنتخب للدورة الجديدة ٢٠١٨-٢٠١٩م بمكتب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة ورئيس مجلس إدارة جمعية الحكمة للمتقاعدين بالمرافق المالي، وذلك لتحديد وتوزيع المناصب الإدارية وتشكيل المكتب التنفيذي وإقرار التوصيات والمقترحات المرفوعة من الجمعية العمومية حيث أوصى الرئيس بتنفيذها والالتزام بها، ومن ثم جرى توزيع المناصب الإدارية على النحو التالي:

وزير العدل ينوه بالتعاون مع مجلس النواب



استقبل وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة، النائب رؤى الحاويكي عضو مجلس النواب، ونوه وزير العدل بالتعاون المثمر بين الوزارة ومجلس النواب، وما تم إنجازه على صعيد تطوير المنظومة القانونية، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بالاهتمام المشترك في مجالات التطوير العدلي.

النور للبر، والسفارة الماليزية تنظمان فعالية لصالح الأعمال الخيرية



كتبت زينب حافظ: انطلاقاً من تأكيد العلاقات البحرينية الماليزية، ومدى ما يربط بين البلدين من علاقات استراتيجية، نظمت مساء أمس الأول جمعية النور للبر بالتعاون مع السفارة الماليزية وشركة كونسالت ليله الماليزية باقاعة العوالي بفندق الشيراتون، بحضور حرم سفير ماليزيا بمملكة البحرين وجمع كبير من أعضاء الجالية الماليزية وسيدات الأعمال البحرينية وعضوات الجمعية وكان في استقبالهن رئيسة جمعية النور للبر الشبيخة لعلاء بنت محمد آل خليفة، ونائبة الرئيسة الشبيخة لسولة بنت خليفة بن علي آل خليفة، وتضمن الحفل عرض أزياء للملابس التقليدية الماليزية التي

لاقت استحساناً كبيراً من الحضور، بالإضافة إلى عرض للخطوط العنقري وشرح مفصل للمشاريع الجديدة الفاخرة في ماليزيا، وأشادت حرم سفير ماليزيا بمملكة البحرين إلى عمق العلاقة بين البلدين، مشيرة إلى حرصهم على المساهمة في الأعمال الخيرية وفي جميع الأنشطة والبرامج والمجالات الإنسانية المختلفة. ومن جانبها وجهت رئيسة جمعية

النور للبر جزيل الشكر إلى حرم السفير الماليزي على التعاون المثمر بين السفارة والجمعية، وعلى تخصيص جزء من ريع هذه الفعالية لصالح الأعمال الخيرية التي تقوم بها الجمعية. وفي ختام الحفل قامت رئيسة الجمعية بتكريم حرم سفير ماليزيا والمسؤولة عن الشركة المنظمة للحفل، ونلت بتقديم الهدايا التذكارية لهما.